

## ال"بلاكبيري" أساس في العمليات التجارية الهيئة المنظمة للاتصالات: لا قرار بوقف خدماته

والاتصالات انطوان هبر اهمية ان ينطلق اي بحث في مسألة تكنولوجيا "البلاكبيري"، من مبدأ الموازنة بين الاعتبارات الامنية للدولة وبين الاعتبارات الاقتصادية والفوائد غير المحدودة التي توفرها هذه التكنولوجيا، و"خصوصا انها باتت ركنا رئيسا في العمليات التجارية، مع الاشارة الى ان اكثر من 60 الف مشترك يستخدمون "البلاكبيري" في لبنان".

واوضح ان "دولا عدة استطاعت تحقيق هذه الموازنة"، وتاليا في امكان لبنان المضي في هذا المسار، ومفاوضة الشركة المصنعة RIM بشكل يوفر للدولة ما تريده من رقابة امنية غير موجودة راهنا ولا يجوز ان تبقى كذلك، ويوفر للاقتصاد ولفئة واسعة من اللبنانيين القدرة على الاستفادة من هذه التكنولوجيا التي لا يمكن ولا يجوز النظر اليها او مقارنتها على انها من الكماليات".

ورأى ان الحال في ان تستجيب الشركة المصنعة لتكنولوجيا "البلاكبيري" الى مطالبات عدد كبير من الدول، بحيث تنشئ خوادم Servers اقليمية تتيح للدول ضمان سلامتها وامنها القومي عندما تدعو الحاجة الى اعتراض معلومات او مخابرات هاتفية ما، وتاليا تخرج الشركة من حصرية هذه الخوادم التي جعلتها محصورة في كندا وبريطانيا.

واوضح ان وزارة الاتصالات والهيئة المنظمة والجهات المعنية تأخذ في الاعتبار عامل الموازنة"، وهي متى بدأت مجتمعة البحث الفعلي في هذه المسألة، لن تسقط حتما هذا المبدأ ولن تفوت على لبنان فرصة مواكبة التطورات التكنولوجية والقفزات النوعية المحققة".



هل تتوقف خدمات ال"بلاكبيري"؟ (وسيم ضو)

المنظمة للاتصالات بالإجابة عماد حب الله أنه "إذا لم تتمكن القوى الأمنية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا المتعلقة بخدمات "بلاكبيري"، سنطلب من الشركة الكندية RIM (Research in motion) التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم هذه القوى والقضاء اللبناني مفاتيح هذا النظام، أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والحفاظ على الأمن في لبنان".

هبر

وأكد نقيب اصحاب شركات الخليوي

اخذ موضوع ال"بلاكبيري" حيزا من اهتمام المعنيين في هذه الخدمة حيال ضمان حقوق المستهلك وامن معلوماته وتطبيق القوانين. فهل يحرم المشتركون في هذه الخدمة بعدما وضعت الهيئة المنظمة للاتصالات الملف قيد الدرس قبل القرار؟ في هذا السياق، أعلنت الهيئة في بيان أنها "أطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات الداتا المستعملة عبر الهواتف الذكية" في لبنان مثل ال"بلاكبيري" وغيرها (Blackberry, Smartphones, Personal Digital Assistants, Netbooks, etc). "التقويم مدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء، بغية إجراء المقتضى من السلطة اللبنانية المعنية عند اكتمال الدراسة في حال عدم التطابق".

وأكدت "عدم اتخاذ أي قرار بوقف أي من خدمات ال"بلاكبيري" حتى تاريخه، وأن الهيئة تقوم، كما عهدت منذ تأسيسها وحتى اليوم، بتدعيم أي توصية أو قرار صادر عنها بالتعليق العلمي والقانوني، وبنشر ذلك على موقعها الإلكتروني تطبيقا لمبادئ الشفافية المعتمدة".

وأوضحت أنها في دراستها معطيات خدمات الداتا المعنية (خدمات الماسنجر، والبريد Push-email، والتصفح الإلكتروني وغيره) المستعملة عبر الهواتف الذكية" في لبنان تسعى إلى "ضمان حقوق المستهلك بتوافر الخدمات المتطورة وضمان أمن معلوماته من جهة، وتطبيق القوانين المرعية الإجراء من جهة أخرى، وخصوصا تلك المتعلقة بضمان أمن المعلومات وأمانها وشبكات الاتصالات". وفي السياق عينه، كشف رئيس الهيئة